

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

من باع جارية وشرط على المشتري إن باعها فهو أحق بها بالثمن .  
تنبيه : قول المصنف وعنه فيمن باع جارية وشرط على المشتري إن باعها فهو أحق بها بالثمن : أن البيع جائز ومعناه - وإي أعلم - أنه جائز مع فساد الشرط .  
يعني أن ظاهر هذه الرواية : صحة الشرط لكسوته عن فساد المصنف C معناه .  
روى المروزي عنه أنه قال : هو في حديث النبي A لاشيطان في بيع نعني : أنه فاسد .  
وروى عنهم إسماعيل أنه قال : البيع صحيح واتفق عمر وابن مسعود Bهما على صحته .  
قال المصنف : يحتمل أن يحمل كلام أحمد في رواية المروزي : على فساد الشرط وفي رواية إسماعيل : على جواز البيع فيكون البيع صحيحا والشرط فاسدا وهو وافق لأكثر الأصحاب .  
وقال الشيخ تقي الدين : نقل عن ابن سعيد - فيمن باع شيئا وشرط عليه إن باعه فهو أحق بالثمن - جواز البيع والشرط .

وسأله أبو طالب عن اشترى أمة بشرط أن يتسرى بها لا للخدمة ؟ قال : لا بأس به .  
قال الشيخ تقي الدين : روى عنه نحو عشرين نصا على صحة هذا الشرط .  
قال : وهذا - من أحمد - يقتضى أنه إذا شرط على البائع فعلا أو تركا في البيع مما هو مقصود للبائع أو للمبيع نفسه : صح المبيع والشرط كاشتراط العتق .  
فاختار الشيخ تقي الدين : صحة هذا الشرط بل اختاره صحة العقد والشرط .  
في كل عقد وكل شرط لم يخالف الشرع لأن إطلاق الأسم يتناول المنجز والمعلق والمصرح والكناية كالنذر وكما يتناوله بالعربية والعجمية انتهى .  
وأطلق ابن عقيل وغيره في صحة هذا الشرط ولزومه روايتين .  
ونقل حرب ما نقله الجماعة : لا بأس بشرط واحد .  
فائدتان .

إحداهما : لو شرط على المشتري وقف المبيع فالصحيح من المذهب : أنه يلحق بالشروط المنافية لمقتضى البيع وقدمه في الفروع وهو ظاهر كلام المصنف وغيره من الأصحاب .  
وقيل : حكمه حكم العتق إذا شرطه على المشتري كما تقدم .  
الثانية : محل هذه الشروط : أن تقع مقارنة للعقد .  
قال في الفروع : وإن شرط ما يناهز مقتضاه قال ابن عقيل وغيره : في العقد وقال بعد ذلك بأسطر : ويعتبر مقارنة الشرط ذكره في الانتصار وينتوجه أنه كالنكاح .  
ويأتي كلام الشيخ تقي الدين وغيره فيما إذا شرط عند عقد النكاح شرطا في أول باب شروط

